العرب
الثلاثاء 2020/11/03
السنة 43 العدد 11870

مخاوف مصرية صامتة من هيمنة إسلاميي ليبيا على منتدى تونس

الإخوان يتحركون للإبقاء على المشهد الحالي وعدم فتح ملف المرتزقة

تثير تحركات إخوانِ ليبيا في علاقة بالمحادثات التي ستُجرى في تونس في التاسع من الشهر الجاري، مخاوف مصر من أن يتم الالتفاف على مضمون هذه المحادثات بغية عدم فتح ملف المرتزقة الذين جلبتهم تركيا إلى ليبيا للقتال في صفوف ميليشيات حكومة الوفاق، علاوة على الإبقاء على المشهد الحالي داخل البلاد، ما يراعي مصلحة إسلاميي ليبيا ويطيل أمد الأزمة هناك.

تحركات مريبة من الإخوان

القاهرة – تتخوف مصر من أن تؤدي نتيجة منتدى الحل السياسي للأزمة الليبية الذي سيُعقد في تونس في التاسع من نوفمبر الجاري، إلى تكريس نفوذ القوى الإسلامية في السلطة بليبيا، والالتفاف على ما حققته اللجنة العسكرية بجنيف من تقدم بشأن وقف إطلاق النار وتثبيته وتقنين أطره عبر اجتماع اللجنة الأول بغدامس من 2 إلى 4 نوفمبر.

ورصدت اللجنة المعنية بملف ليبيا في القاهرة تطورات مزعجة للأمن القومي المصري، تنبع خطورتها من انعكاسها على جهود وضع الحل السياسي على الطريق الصحيح، وإفشال التحركات الرامية لتوحيد المؤسسة الأمنية، وضبط عملها بشكل نظامي للتخلص من الميليشيات والمرتزقة الذين يعملون لصالح جهات خارجية. وأجرى المستشار عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي (طبرق) والوفد المرافق له لقاءات مع مسؤولين عن الملف الليبي بمصر، الأحد، استعدادا لمفاجآت ليبية تتعلق بالتوجس من أن يصبح منتدى تونس، الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، مطية وثوبا جديدا لتركيا وقطر وجماعة الإخوان للاستيلاء على السلطة مرة أخرى.

أحمد عليبة

الإخوان سيوجهون منتدى تونس لخدمة مصالحهم

وكشفت مصادر لـ"العرب"، أن الزيارة جاءت "رداً على تحركات من قبل أطراف في الغرب الليبي باتجاه تركيا وقطر، وعقدت اجتماعات غير معلنة في عاصمتي البلدين" بهدف تقويض دور مصر وإجهاض محاولات تصدير ملف المرتزقة للواجهة كعقدة مركزية أمام التسوية.

وتستخدم الجهات المستفيدة من هذا الملف، أو تخشى، ردود فعل الميليشيات في استمرار وجودها في قلب السلطة بطرابلس، وتعمل على تعويمه، وحض القوى الدولية على تصدير مشهد مرتزقة "فاغنر" بدلا من مرتزقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ولم تكن تركيا مرتاحة للقاءات التي عقدت في مصر والمغرب وسويسرا، وحاولت تجيير حلفائها السياسيين والعسكريين في طرابلس لتخريب الطريق الذي من المرجح أن يقود إلى تغيير طبقة الحكم الراهنة في طرابلس، وتدوير المتعاونين من خلال التركيز على ملتقى تونس كمنبر يرتب العدة للفترة المقبلة.

ورمت أنقرة والدوحة بأحجار ثقيلة تمنع تغيير المعادلة التي منحتهما نفوذا في طرابلس، وتعطيل ما من شأنه تحويل سرت إلى مركز للسلطة الجديدة، وزيادة وتيرة المناكفات السياسية والأمنية.

وزار رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري الدوحة، والتقى كلا من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ووزير دفاعه خالد بن محمد العطية، الأحد.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه الأمم المتحدة عن اتفاق وقف إطلاق النار في جنيف، وقعت قطر في 26 أكتوبر الماضي، أي بعد ثلاثة أيام من إعلان وقف النار، مع وزارة الداخلية بحكومة الوفاق مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في المجال الأمني.

وتركز قطر وتركيا على هذا النوع من الاتفاقيات لحماية نفوذهما مستقبلا، وعدم التفريط في ورقة الميليشيات كرأس حربة لهما على الساحة الليبية.

وتحرص مصر ورئيس برلمان طبرق على التنسيق في كثير من الخطوات السياسية لتناغم التحركات، كي لا يستفيد من ذلك خصوم الجيش الليبي، وقائده المشير خليفة حفتر.

وأبدت مصادر مصرية قلقها من الانحراف بالملتقى عن عنوانه الخاص بالحل السياسي على أساس وطني وليس عقائدي، بعد أن رصدت وجود عدد من الأسماء المنتمية لجماعة الإخوان صراحة أو قريبة منها بما يخدم أجندتها.

ومع وجود نسبة كبيرة من الشخصيات التي تنتمي إلى التيار الإسلامي ضمن من دعتهم بعثة الأمم المتحدة بشكل مثير للجدل، وعددهم الجملي 75 شخصية ليبية، يمكن حرف المؤتمر عن أهدافه الرئيسية، وأهمها أن يكون نقطة انطلاق نحو تشكيل حكومة ومجلس رئاسي جديدين، وضبط الوظائف السيادية، والتجهيز للانتخابات.

وأكد الباحث في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أحمد عليبة، أن الإخوان لن يجدوا صعوبة في توجيه المنتدى لخدمة مصالحهم، ويتحول إلى صخيرات آخر، في غياب تمثيل واسع للمكونات السياسية على الأرض.

وقال عليبة لـ"العرب" أن هذا الحضور يثير شكوك القاهرة حول ما سيتمخض عنه المنتدى، لكنها تحافظ على صمتها، وتتحرك في اتجاهات مختلفة، باعتبار أن الحوار يُعقد برعاية أممية.

وتعمل الأجواء التي يعقد فيها المؤتمر لصالح الإخوان، حيث يريد ممثلو الإخوان اختطافه، وإعادة إنتاج المشهد بالطريقة التي تضمن مواصلة هيمنة تيار الإسلام السياسي، وإخفاء قضية المرتزقة التي باتت محل رفض جانب كبير من الليبيين.

وقال المحلل السياسي الليبي محمد الزبيدي لـ«العرب»، إن الخطر يكمن في تحول المحاصصة المناطقية، وهي مرفوضة، إلى محاصصة أيديولوجية، واختيار شخصيات تمثل مناطق معينة، غير أن ولاءاتها السياسية داعمة للإخوان، وبالتالي تحافظ على الوضع القائم.

الجزائريون يوافقون على دستور «التغيير المنشود»

الجزائر– أعلنت سلطة الانتخابات في الجزائر عن موافقة الناخبين في الاستفتاء الذي جرى الأحد على الدستور الجديد وذلك بنسبة 66.8 في المئة، وهو استفتاء أرادت من خلاله السلطات فتح صفحة جديدة مع الشارع.

وقال رئيس الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي في مؤتمر صحافي عُقد الاثنين إن 33.20 في المئة صوّتوا بـ"لا" معتبرا أن "تعديل الدستور هو الحجر الأساسي لبناء الجزائر الجديدة"، وذلك لدى إعلانه عن النتائج الأولية القابلة للطعن أمام المجلس (المحكمة) الدستوري في غضون 10 أيام.

ومثل هذا الاستفتاء اختبارا جديا للسلطة الجزائرية الساعية لطي صفحة الماضي وتدشين عهد جديد مع الشارع، وذلك بالرغم من دعوات الحراك إلى مقاطعة هذا الاستحقاق.

وبلغت نسبة المشاركة النهائية 23.7 في المئة وهي النسبة الأدنى في تاريخ البلاد خلال اقتراع مهم.

وصوّت فقط خُمس الناخبين المسجّلين لصالح التعديل الدستوري الذي جرى في ظروف استثنائية بسبب استمرار تفشي وباء كورونا ونقل الرئيس عبدالمجيد تبون إلى ألمانيا لإجراء فحوصات طبية معمقة.

وقال شرفي "التعبير بكل استقلالية بصوتكم (كمواطنين) هو تحد آخر لبناء الجزائر الجديدة، بدأ بحراك مبارك في 22 فبراير (2019) من خلال مسار سلمي للتغيير".

وتُعد نسبة المشاركة في هذا الاستفتاء الشعبي أقل بكثير من النسبة المسجلة في الانتخابات الرئاسيّة السابقة التي سجلت نسبة 39.93 في المئة والتي فاز بها عبدالمجيد تبون في 12 ديسمبر 2019 والتي اعتُبرت ضعيفة جدّا، ما جعله يبحث عن ترميم شرعيته وتعزيز شعبيته.

وانطلاقا من هذه الرغبة سعى الرئيس تبون جاهدا لتحقيق نسبة مشاركة أكبر في الاستفتاء على الدستور رغم مقاطعة الحراك الشعبي ومعارضة أكبر الأحزاب الإسلامية في البلاد على غرار حركة مجتمع السلم وحزب العدالة والتنمية.

وقال شرفي إن "ظروف سريان الاستفتاء شكلت تحديا لأي تحرك سياسي مهما كانت طبيعته"، في إشارة إلى القيود المفروضة في إطار مكافحة وباء كوفيد – 19.

وتمّ تطبيق إجراءات صارمة، بدءا بتحديد عدد الذين يدخلون إلى مركز الاقتراع بشخصين أو ثلاثة في وقت واحد، والالتزام بوضع الكمامات وذلك بسبب استمرار تفشي فايروس كورونا المستجد، حيث أُلغيت الستائر أيضا في مقصورات الاقتراع لمنع الناخبين من لمسها.

ومسألة فوز معسكر "نعم" بهذا الاستفتاء كانت محسومة منذ البداية، حيث تمكنت التنظيمات السياسية المقربة من السلطة الجزائرية على غرار الجبهة الوطنية للتحرير من القيام بحملاتها وتعبئة أنصارها لضمان تزكية التعديلات الدستورية وهو ما افتقدته القوى المعارضة.

ورفض الحراك الشعبي النصّ المقترح "شكلا ومضمونا" لأنّه لا يمثّل سوى "تغيير في الواجهة" على حد تعبير ممثليه، في حين أنّ الشارع طالب بـ"تغيير النظام" الحاكم منذ استقلال البلد في 1962.

66.8

في المئة من الناخبين وافقوا على الدستور الجديد، بينما بلغت نسبة المشاركة النهائية 23.7 في المئة

وقبل الاستفتاء، قال الرئيس تبون في رسالة نشرتها وكالة الأنباء الرسميّة مساء السبت إنّ "الشعب الجزائري سيكون مرة أخرى على موعد مع التاريخ، من أجل التغيير الحقيقي المنشود (...) من خلال الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، من أجل التأسيس لعهد جديد يحقّق آمال الأمّة وتطلّعات شعبنا الكريم إلى دولة قويّة عصريّة وديمقراطيّة".

ولم يتمّ اختيار موعد الاستفتاء مصادفة. فالأوّل من نوفمبر هو "عيد الثورة" ذكرى اندلاع حرب الاستقلال ضدّ الاستعمار الفرنسي (1954 – 1962).

وكان تبون الغائب الأبرز في هذا الاقتراع، بعدما نُقل إلى ألمانيا الأربعاء لإجراء فحوص طبية "متعمقة"، إثر أنباء عن الاشتباه في إصابة محيطين به بكوفيد – 19. وأوضحت الرئاسة أنّ حالته "مستقرّة وغير مقلقة".

ومنذ أدائه اليمين رئيسا للبلاد في 19 ديسمبر 2019، بعد أسبوع من انتخابات شهدت نسبة امتناع قياسيّة عن التصويت، تعهّد تبون بتعديل دستور 1996 من خلال مدّ يده إلى "الحراك المبارك والأصيل".

ورغم مواد كثيرة تنص على ضمان حقوق وحريات، إلا أن الدستور الجديد لا يؤسس لنظام سياسي جديد بما أنه يحافظ على جوهر النظام الرئاسي كما أراده عبدالعزيز بوتفليقة الذي دفعه الحراك إلى الاستقالة في أبريل 2019.

ترحيل التونسيين المتطرّفين من فرنسا يطرح مدى استعداد تونس لاستقبالهم

وزير الداخلية الفرنسي يزور تونس للتنسيق بشأن مكافحة الإرهاب

خالد هدوي

تونس – يؤدي وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان هذا الأسبوع زيارة لتونس من أجل بحث مكافحة الإرهاب ما يفتح باب التساؤل عن استعدادات باريس لترحيل التونسيين المتطرفين إلى بلادها، وذلك في سياق تجفيف فرنسا لمنابع التطرف غداة الهجمات التي استهدفتها مؤخرا.

وتثير مسألة ترحيل التونسيين المتطرفين من فرنسا مخاوف في تونس بشأن استعداد البلاد لاستقبال هؤلاء والإجراءات التي ستتخذها في سبيل مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية.

تفتح مسألة ترحيل التونسيين المتطرفين من فرنسا إلى تونس، الباب للتساؤل عن الكيفية التي سيتعامل بها القضاء التونسي معهم، ومدى خطورة هذه الخطوة على البلاد، فضلا عن درجة استعداد تونس لاستقبال متطرفين في الظرف الراهن.

وطلب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من وزير داخليته التوجه هذا الأسبوع إلى تونس لبحث مكافحة الإرهاب، بعد الاعتداء الذي وقع الخميس في نيس بجنوب فرنسا ويشتبه بأن منفذه تونسي عمره 21 عاما. وأعلن القرار بعد مكالمة هاتفية جرت السبت بين ماكرون والرئيس التونسي قيس سعيّد الذي "أعرب عن تضامنه مع فرنسا بعد الأعمال الإرهابية" بحسب ما أوضحت الرئاسة الفرنسية.

وأوضح الإليزيه أن الرئيسين "اتفقا على تعزيز التعاون على صعيد مكافحة الإرهاب" مضيفا أنهما "بحثا المسألة الحساسة المتعلقة بعودة التونسيين الملزمين بمغادرة الأراضي الفرنسية، وفي طليعتهم المدرجون على القائمة الأمنية" لأجهزة الاستخبارات.

وتقوم فرنسا بحملة ضد المتطرفين وسترحل بعضهم بعد عملية نيس.

تحرك أمني قوي في فرنسا يلقي بظلاله على تونس

وأفاد المحلل السياسي خليفة بن سالم "لا شك أن مجريات الأحداث الأخيرة التي عاشتها فرنسا في علاقة بالعمليات الإرهابية ستلقي بظلالها أولا على طريقة تعاملها مع هذه الجماعات ومع ملف الهجرة غير النظامية، ما يطرح تحديا آخر علينا في تونس وهو مسألة عودة هؤلاء إلى بلادنا".

وأضاف بن سالم في تصريح لـ"العرب"، "ما يجري الآن يجعلنا نؤكد مرة أخرى على وجود تحالف وتنسيق دولي لمجابهة ظاهرة الإرهاب من ناحية وظاهرة الهجرة غير النظامية من ناحية أخرى، خصوصا وأن طريقة تعامل السلطات الأوروبية مع الظاهرة في السابق لم تكن مجدية بالمرة وكثيرا ما تعاملت معها كما لو أنها لا تعنيها، ولكن هي ظاهرة دولية وتأثيراتها لن تقتصر على دول جنوب المتوسط".

وتابع "لا يجب أن تتصرف أوروبا بمنطق بضاعتكم ردت إليكم، بل يجب أن تنظر إلى المسألة من جوانب أعمق، ومن كان متسببا في ترعرع الظاهرة وتنقلها والأنسجة المشكلة لها انطلاقا من الفضاءات الافتراضية وصولا إلى مناطق النزاعات في أفريقيا وشرق المتوسط، لذلك لا بد أن يكون التنسيق على مستوى عال بين تونس وفرنسا وغيرها، خصوصا وأن بلادنا تملك من الكفاءات في التعامل مع الإرهاب ما يمكنها بدورها من أن تكون مفيدة لنفسها ولأوروبا.. تداعيات العودة إن تمت لن تكون بالأمر الهيّن على تونس التي هي بصدد معالجة الظاهرة، بل سيضاف إليها مشغل جديد هي في غنى عنه، لكن على صعيد آخر يتعلق بالمعلومات سيقدره شغل السلطات الأمنية".

ويطرح ملف ترحيل المتطرفين التونسيين من فرنسا إلى بلادهم أسئلة عدة، أهمها كيفية تعامل القضاء التونسي معهم وهل سيخضعون لكل الإجراءات ومراحل المقاضاة والتحريات بشأن ملفاتهم؟ خاصة أن هذا الملف له حساسية خاصة في تونس، وترفض العديد من الأطراف استعادة هؤلاء.

وأكدت القاضية ورئيسة جمعية القضاة التونسيين السابقة كلثوم كنو على "وجود اتفاقيات دولية وقوانين متبعة في ما يتعلق بترحيل أي مواطن يملك جنسية أخرى غير الجنسية التونسية أو ما يسمى بالجنسية المزدوجة، ويمكن للقضاء الفرنسي أن يتعهد بذلك إذا ثبت ما يدينهم من قريب أو من بعيد في قضايا الإرهاب".

وأضافت كنو في تصريح لـ"العرب"، "إذا كان المرحلون تونسيين وتواجدهم في فرنسا غير شرعي فيقع ترحيلهم، وإذا أثبت القضاء أنهم ارتكبوا جرائم في فرنسا فعلى القضاء التونسي أن يتعهد بالنظر في ملفاتهم".

وفي السياق ذاته قال رئيس مكتب الإعلام والاتصال ونائب وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس محسن الدالي الاثنين "إنّ القضاء يتعامل مع المرحّلين بالخارج حالة بحالة".

وأوضح أنه "باجتهاد النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب، يتم التعامل مع المُرحّل وفقا لملفه القضائي، فإذا كان قد صدر بشأنه حكم بالسجن فإنه يودع لتنفيذ العقوبة، وإذا كان قد فُتح بحث ضده فإنه يتم استكمال الإجراءات، أما إذا كان لا يملك ملفا لدى الجهات القضائية المختصة فإنه يواصل حياته كبقية المواطنين".

وبالرغم من دقة الظرف في فرنسا في علاقة بالاعتداءات الإرهابية إلا أن المخاوف تتعاظم من استغلال هذه الهجمات للنيل من الجالية المسلمة هناك.

خليفة بن سالم

تداعيات العودة إن تمت لن تكون بالأمر الهيّن على تونس

كلثوم كنو

لا بد أن تقدم فرنسا قرائن كافية قبل ترحيل المتطرفين

وفي هذا الصدد، صرّح الناطق الرسمي باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر بأنّ الحكومات والقوى اليمينية المتطرفة المعادية للمهاجرين أصبحت تستغل الأحداث الإجرامية والإرهابية، على غرار عملية نيس، لفرض التعامل الأمني مع المهاجرين والضغط على دول الجنوب.

وأضاف بن عمر في تصريح إعلامي أنّ "التونسيين الذين يقيمون بصفة غير نظامية في فرنسا عددهم بالآلاف".